والاذعان ونحوهما وقيل من مقولة الاضافة بناء على انه نسبة بين المدرِك والمدرَك
ولا يرد على انه كيف انهم عرفوا الكيف بانه عرض لا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف
تعقله على تعقل غيره والعلوم النظرية تتوقف لان المراد بالتوقف المنفي ان لا
يعقل الا مع تعقل الغير كما في الابوة والبنوة والعلوم الكسبية بعد تحصيلها ليست
كذلك ولا انه يلزم ان يكون العلم جوهرا عرضا ان كان الشيء ذو الصورة جوهرا
وكيفا عرضا غيره اذ كان عرضا غير كيف وموجودا موجودا معدوما وما ان كان معدوما
لقولهم ان العلم غير المعلوم ذاتا لان المراد بالمعلوم في قولهم المذكور المعلوم
الذهني وهو الصورة لا الشيء ذو الصورة اذ لا يشك عاقل في انه غير
العلم والمعلوم الذهني غير العلم ذاتا انما يختلفان اعتبارا فالصورة من
حيث ذاتها معلومة ومن حيث حصولها في الذهن علم   وهو من خواص
الاجسام لاقتضائه الانطباع في النفس والانطباع والنفس من خواص الاجسام
واما النفس في نحو كتب ربكم على نفسه الرحمة فبمعنى الذات ولانه يستدعي
سبق الجهل كما قاله سيدي سعيد   فهي اطلاقه الخ تفريع على التعليلين اي
فهي اطلاق المذكور من التصور والتصديق على علمه تعالى ايهام انه جسم وله نفس
تنطبع فيها صور المعلومات اي مع عدم السماع والايهام المعنى الانطباع في
الوهم اي في الذهن اه   وان اريد به معنى صحيح اي اريد بالمذكور
من التصور والتصديق بان يراد بالتصور في حقه تعالى علمه بالمفرد كذات
زيد وبالتصديق علمه بوقوع النسبة القيام الى زيد مثلا وان في كلامه اما
صلية زائدة فلا تحتاج الى جواب كما حققه البعض والواو للحال فيكون في
هذه الحال اولى بالايهام او شرطية غائية لجوابها محذوف لدلالة ما قبله
عليه والواو عاطفة على محذوف اي ان لم يرد به معنى صحيح وان اريد
وفي هذا اي التقييد المذكور   على ان الخ اي
ما افاده كلامه من الاحتياج الى التقييد امر ظاهري والتحقيق كابن علي ان
الخ ويحتمل كون محلي ان بمعنى لكن فتامل   لكن المصنف رحمه الله تعالى
اراد الايضاح اي ايضاح المقصود فذكر المتعدد نصا بالمقصود زاد في
المتن الكبير ولنخرج علمه تعالى حتى على قول بعض اكابر اهل السنة ان علمه
تعالى يتعدد بتعدد المعلومات وهو قول قوي واما الرد عليه بلزوم دخول

مالا

مالا نهاية له في الوجود فيرد بان استحالة دخول ما لا نهاية له في الوجود انما
تثبت في حق الحوادث اما في حق القديم فلا اه اقول هذا يقتضي ان ذكر
انواع ليس مخرجا لعلم القديم على هذا القول وهو انما يسلم ان كان
القائل به يقول ان تعدد العلم القديم بتعدد المعلومات تعدد بالنوع
والظاهر انه عنده تعدد بالشخص فتامل ثم اقول الاكتفا في اخراج العلم
القديم بذكر انواع انما يظهر بالنسبة لمن يعلم عدم تنوعه لا مطلقا فافهم
المراد به الخ اقول لا يظهر رجوع الضمير الى المفرد لانه يلزم عليه عدم
مانعية التعريف اذ يصدق على التصديق انه ادراك ما ليس مشتملا على النسبة
الحكمية اذ من جملة ما ليس مشتملا على النسبة الحكمية نفس النسبة الحكمية
ضرورة عدم اشتمال الشيء على نفسه فتعين ان يكون الضمير راجعا الى
ادراك المفرد وما واقعة على ادراك اي المراد بادراك المفرد ادراك
ليس مشتملا على النسبة الحكمية اي ليس متعلقا بها فهو من اشتمال المتعلق
بالكسر على المتعلق بالفتح وعبارته بعد قول المصنف مفردا المراد به ما ليس
نسبة حكمية سواء كان جوهرا او عرضا كزيد وضرب او جوهرا وعرضا كقطن ابيض
اه والضمير فيهما عائد على المفرد لعدم التحامه الاشتمال فتامل
على نسبة حكمية تطلق النسبة الحكمية على النسبة الكلامية وهي تعلق
المحمول بالموضوع او التالي بالمقدم ايجابا او سلبا وعلى وقوع هذه
النسبة وعدم وقوعها اي مطابقتها لنفس الامر وعدم مطابقتها ومن
الاطلاق الثاني قوله هنا ما ليس مشتملا على نسبة حكمية وقوله بعد الا انها
غير حكمية ومن الاول ما ياتي في قوله اي وادراك وقوع نسبة حكمية
وفي قوله والاجود ادراك النسبة الحكمية وبتقرير عبارته هكذا يسقط
ما اعترضت به وقوله نسبة حكمية اي مدركة على وجه الاذعان كما
يؤخذ من كلامه بعد ودخل في التصور ادراك النسبة الحكمية لا على الوجه
المذكور كما صرح به قرا داود   تصورا علم اي علم بالتصور اي سمي
به   فادراك كالجنس اي في الشمول ولم يجعل جنسا حقيقيا لاعتبار
اختلاف كثير من المقول عليه الجنس بالحقائق واختلاف التصور والتصديق
المقول عليهما الادراك ليس بالحقيقة بل باعتبار المتعلق بفتح اللام هذا ما ظهر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)